

قانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠١

بربط موازنة الهيئة العامة لمرفق مياه الإسكندرية
للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لمرفق مياه الإسكندرية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٥٥٣٢٩٠٠٠ جنيه (فقط وقده خمسة وأربعين مليوناً وثلاثة وخمسون مليوناً ومائتان وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٣٤٣٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة وأربعون مليون جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ٥٨٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٨٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٣٧٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثلاثة وسبعين مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ٢٧٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقده سبعة وعشرون مليون جنيه) منه مبلغ ١٥٦٦٠٠٠ جنيه فائض حكمة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمبلغ ١٨٣٢٩٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وثلاثة وثمانون مليوناً ومائتان وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٦٨٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ١١٥٢٩٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بمبلغ ١٨٣٢٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وثلاثة وثمانون مليوناً ومائتان وتسعون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١١٦٨٩٥٠٠٠ جنيه منها مبلغ ١٢٨٠٠٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٦٦٣٩٥٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠١
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٤٢٢ هـ
(الموافق ٣١ مايو سنة ٢٠٠١ م) .

حسني مبارك

مشروع موازنة الهيئة لرقم مياه الإسكندرية
السنوية المالية ٢٠٠١/٢٠٠٢

بيان		٢٠٠١/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٢٠٠١
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
الاستخدامات الجارية:			
الأجرور	٥٥٥	٥٨٥	٤٣٣
إيرادات النشاط الجارى	٢٤	٢٨٥	٣٧
إيرادات أخرى	١٣	٣٤٨	
جملة إيرادات الجارية والتحولات الجارية			
فائض العمليات الجارية:			
ضرائب داخلية	١٠٨	٥٢	
رسم تنمية موارد	٥٤	٣٦	
فائض حكومة	١٥٦٦	٧٥٤	
جملة المأذنض	٢٧	١٣	
جملة المأذنرة الجارية	٣٧	٣٤٨	
الإيرادات الرأسمالية:			
إيرادات رأسمالية متبرعة منها مبلغ	٨٨	٧	
جنيه مساهمة من الخزانة العامة			
قرض وتسهيلات ائتمانية كلها قروض من بنك			
الاستثمار القومي			
تمويلات رأسمالية	٩٨٨٣	١١٦٨٩٥	١٢٣٥٣
جملة الاستثمار القومي	٦٦٣٩٥		٤٥٤
تمويلات رأسمالية			
جملة الإيرادات الرأسمالية	١٨٣٢٩		١٦٨٣
إجمالي المأذنرة	٥٥٣٢٩		١٦٨٣